بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة للعرض على السيد رئيس الجمهورية

أتشرف بأن أعرض على سيادتكم الرأى فى بعض الموضوعات القومية الهامة وذلك على النحو التالى :-

أولاً : العملية التخطيطية :

نظراً للإنفصال الفكرى والتنظيمى بين أجهزة التخطيط الإجتماعى الإقتصادى المتمثلة فى وزارة التخطيط وأجهزة التتخطيط العمرانى المتمثلة فى وزارة التعمير وأجهزة التخطيط القطاعى فى الوزارات المختلفة ، فإن الأمر يتطلب تكامل أجهزة التخطيط المختلفة فى كيان واحد هو الجهاز المركزى للتخطيط المرتبط بالجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء وتمثله أجهزة مناظرة على المستويات المحلية للمحافظات ، بحيث يتعامل هذا الجهاز مع الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية فى صورة متكاملة كما أوصى بذلك خبراء الأمم المتحدة ، توفيراً للوقت والمجهد وإحكاماً للتنسيق بين المشروعات المختلفة للدولة ، بحيث تكون مهمة هذا الجهاز إعداد الخطط الخمسية على المستوى القومى والمستوى المحلى ، بما فى ذلك من تحديد للمشروعات العمرانية على مستوى المدينة والقرية . وذلك فى ضوء إستراتيجية التنمية القومية التى تسعى إلى زيادة عوامل الجذب فى مناطق التعمير الجديدة مع زيادة عوامل الطرد فى المناطق العمرانية القديمة ، وزيادة الدخل القومى إلى أعلى معدل ممكن فى إطار هذه الإستراتيجية القومية ، فالتزاحم السكانى فى المناطق العمرانية القديمة هو أساس كل المشاكل الإسكانية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية والصحية والتعليمية .

ثانياً : إسكان ذوى الدخل المحدود :

نظراً لوجود عجز كبير فى إعداد الوحدات السكنة لذوى الدخل المحدود ، فإن الأمر يتطلب الوصول إلى أسهل الطرق وأقلها تكلفة لبناء أكبر ممكن من الوحدات السكنية وذلك بإستثمار المدخرات المالية والبدنية فى عمليات البناء مع تطوير إنتاج صناعة البناء بما يتناسب مع هذا المبدأ الإقتصادى بأن الدولة تساعد من يساعد نفسه فى عمليات بناء الوحدات السكنية .

ثالثاً : الإسكان التعاونى :

نظراً للقصور الواضح فى تحقيق أهداف الإسكان التعاونى بنظامه الحالى فإن الأمر يتطلب مفهوم التعاون بحيث يشمل السكن والعمل معاً ، ومعنى ذلك إرتباط مبدأ التعاون فى الإسكان بالتعاون فى الإنتاج والخدمات وبذلك يصبح توفير المسكن التعاونى مرتبطاً بتوفير العمل التعاونى مع الخدمات التعاونية فى مناطق التنمية العمرانية الجديدة خارج المناطق العمرانية القديمة التى لا تتحمل مزيداً من عمليات التنمية العمرانية أو الإسكانية القومية لتفريغ السكان من المناطق المزدحمة فى كل من الريف والحضر على حد سواء .

رابعاً: التخطيط العمرانى أو البعد المكانى فى مخطط التنمية القومية :

نظراً للقصور الواضح فى تطبيق قانون التخطيط العمرانى رقم 3 لعام 1982 بإعتباره البعد المكانى لخطط التنمية القومية ، فإن الأمر يستدعى إعادة النظر فى هذا القانون بعد خمس سنوات من تطبيقه ، وذلك بحيث ترتبط عمليات التنمية العمرانية فى المناطق الجديدة بعمليات الإرتقاء بالبيئة العمرانية فى المناطق القديمة فى آن واحد ، ويصبح للتجمعات السكنية الجديدة بإعتبارها مناطق جذب محددات ومعايير تخطيطية خاصة وللتجمعات القديمة بإعتبارها مناطق طرد محددات ومعايير تنمية عمرانية خاصة ، وبذلك يقوم التخطيط العمرانى للمدن والقرى القائمة على تحقيق الإستراتيجية القومية لتوزيع السكان على أوسع طاق ممكن ، وبحيث يمكن مواجهة المتطلبات العاجلة للمدن والقرى فى ضوء الخطط الخمسية الإقتصادية الإجتماعية العمرانية كهدف قريب ، والخطط الطويلة الأجل كهدف بعيد ، وبذلك يمكن تحقيق أهداف قانون الأرض الزراعية الحالى الذى يسعى إلى الحفاظ على الأراضى الزراعية .

خامساً : التنمية العمرانية السياحية :

نظراً لتعدد الجهات التى تقوم بإجراء عمليات التنمية العمرانية ومنها السياحة سواء من خلال أجهزة التخطيط العمرانى لوزارة التعمير أو أجهزة التخطيط الإقليمى لوزارة التخطيط أو أجهزة التنمية العمرانية فى الجهاز المركزى للتخطيط القومى الشامل الذى يضمن إختصاصاته بتحديد مناطق التنمية السياحية الفعلية لوزارة السياحة لتتولى الجوانب التنفيذية لتنمية هذه المناطق الجديدة بحيث ترتبط التنمية السياحية بالتنمية الإقتصادية الإجتماعية أو الزراعية أو الخدمية وذلك بنسب مختلفة من كل منها تبعاً لإمكانيات التنمية فى كل موقع ويعنى ذلك أن يتحول مفهوم بناء القرى السياحية التى تستنزف قدراً كبيراً من مدخرات الأفراد دون عائد يذكر إلى قرى إنتاجية سياحية معاً تساعد على توفير عوامل إستقرار الإستيطان البشرى من ناحية أخرى خاصة عندما تقتصر المواسم السياحية على فترات زمنية محددة تتعرض بينها القرى السياحية إلى توقف الحياة فيها ، وبذلك يمكن بناء القرى الإنتاجية السياحية بطابع معمارى محلى يزيد من عوامل الجذب السياحى إليها ، كما يمكن تطبيق نفس المفهوم فى بناء المدن الإنتاجية السكنية التعاونية ، أيضاً يضيف إليها قدراً من عوامل الجذب السياحى ، فالعمارة المعاصرة يمكن أن يكون لها الجذب السياحى كما للعمارة المعاصرة يمكن أن يكون لها الجذب السياحى كما للعمارة التراثية الأمر الذى يتطلب تشريعاً لإعادة الوجه الحضارى للمدينة المصرية المعاصرة .

سادساً : المشاركة الشعبية فى الإسكان :

إن الأمم المتحدة تعتبر عام 1987 هو عام إيواء من لا مأوى لهم ، تشارك فيه كل الدول ببحوثها وأنشطتها ومؤتمراتها ، فقد أصبح موضوع المشاركة الشعبية ، فى الإسكان هو المحرك الأساسى لهذه الأنشطة وقد قطعت فيه العديد من الدول قدراً كبيراً فى مجالات التنظيم والإدراة والتمويل حتى إرتبط بالفكر السياسى فيها ، كما حددت هذه الدولة مستويات هذه المشاركة وأسس تنظيمها وتدريب العاملين فيها والإعتماد على تكنولوجيا البناء المتوافقة والمرتبطة بالبيئة الواردة من الدول المتقدمة ، هذا ولا تزال مصر متخلفة عن دول العالم الثالث فى هذا المجال الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى التنظيم الإدراى لأجهزة الإسكان والحكم المحلى بحيث يمكنها التعامل بهذا الإتجاه فى بناء التجمعات السكنية الجديدة .

سابعاً : تنمية القرية :

لقد تعرضت القرية المصرية إلى العديد من مشروعات التنمية الإقتصادية الإجتماعية بهدف تنميتها وتوفير الخدمات فيها حتى تمتص جزءاً من معدل الهجرة من الريف إلى الحضر ، وجاءات النتائج لتثبت أن ماتم فى تنمية القرية المصرية ساعد على زيادة عوامل الجذب فيها ومن ثم إستقرار السكان على أرضها ويعنى ذلك الزيادة المستمرة فى عدد السكان ، الأمر الذى إنعكس مباشرة على زيادة الإمتدادات العمرانية على الأراضى الزراعية حولها حتى كادت تنمية القرية المصرية تهدف إلى زيادة الدخل فيها أن توجه كل مقومات هذه التنمية إلى المناطق الصحراوية المحيطة بالأرض الزراعية – وذلك يفتح مجال تحرك السكان فى جماعات مترابطة إجتماعياً إلى مجموعات من القرى الإنتاجية وقد تكون قرى إنتاجية سياحية – كمدخل جديد فى تنمية المناطق العمرانية الجديدة ، ويصحب ذلك زيادة عوامل الذب فى المجتمعات الريفية أو الإنتاجية الجديدة مع زيادة عوامل الطرد من المجتمعات الريفية القديمة .

مع خالص تمنياتنا لكم بالتوفيق فى إرساء قواعد النهضة المصرية الحديثة .

أ . د . عبد الباقى إبراهيم
أستاذ التخطيط العمرانى بهندسة عين شمس
رئيس قسم العمارة بهندسة عين شمس
رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية
كبير خبراء الأمم المتحدة للتخطيط العمرانى
بالمملكة العربية السعودية سابقاً
رئيس تحرير مجلة عالم البناء